الاعتراف بـ"دولة فلسطينية" بين الرمزية السياسية وواقع الاحتلال

بلال سلايمة*

ملخص: تتناول هذه الورقة موجة الاعترافات الأخيرة «بدولة فلسطينية» التي أعلنتها عدد من الدول الغربية على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة في سبتمبر/ أيلول 2025. تحلل الورقة الدوافع الكامنة وراء هذه الاعترافات وتتسائل إن كانت الاعترافات تمثل تحولاً حقيقياً في السياسات. كما تستعرض الورقة التداعيات الدبلوماسية والسياسية لهذه الخطوة بوصفها «الموجة الثالثة» من الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وتناقش حدود تأثيرها العملي في ظل غياب السيادة الفعلية والرافعة السياسية الفلسطينية. وتخلص الورقة إلى أن الاعتراف رغم رمزيته السياسية، لا يمثل مكسب تحرري حقيقي، بل يتم استخدامه كأداة لإعادة إنتاج خطاب «حل الدولتين» المتآكل وتطويع المشروع الوطني الفلسطيني ضمن منظومة الهيمنة الدولية.

الكلمات المفتاحية: الاعتراف بدولة فلسطينية، حل الدولتين، غزة، الأمم المتحدة.

* باحث ومحاضر في المعهد العالي للدراسات الدولية في جنيف، سويسرا

The Recognition of a “Palestinian State” between Political Symbolism and the Reality of Occupation

BILAL SALAYMEH*

ORCID NO: 0000-0003-3642-0958 bilal.salayme@graduateinstitute.ch

ABSTRACT: *This paper examines the recent wave of recognitions of a “Palestinian state” announced by several Western countries on the sidelines of the UN General Assembly in September 2025. It analyzes the motivations behind these recognitions and questions whether they mark a genuine policy shift. The paper also considers their diplomatic and political implications as a “third wave” of recognition of a Palestinian state, arguing that despite their symbolic value, these recognitions do not represent a real emancipatory step but serve to reproduce the eroded “two-state solution” discourse and paradigm within global hegemonic structures.*

Keywords: *Recognition of a Palestinian State, Two-State Solution, Gaza, UN.*

* Geneva Graduate Institute of International and Development Studies, Switzerland

رؤيـــة تركيـــة
2025-(4/14)
29 - 44

Received Date: 26 / 09 / 2025 • Accepted Date: 13 / 11 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-004-002

CC BY NC

المقدمة

على هامش الجمعية العمومية الأخيرة للأمم المتحدة التي عُقِدت في نيويورك في سبتمبر الماضي 2025 أعلنت طائفة من الدول الغربية -على رأسها المملكة المتحدة وكندا وأستراليا وفرنسا، بالإضافة إلى بلجيكا ولوكسمبورغ ومالطا وأندورا وموناكو والبرتغال- اعترافها بالدولة الفلسطينية، وبذلك يكون عدد الدول المعترفة بالدولة الفلسطينية 156 من أصل 193 دولة عضو في الأمم المتحدة. تمثل هذه الموجة من الاعترافات ما يمكن أن نسميه الموجة الثالثة بعد الموجة الأولى التي تلت إعلان المجلس الوطني الفلسطيني إعلان قيام دولة فلسطين 1988 وصولاً لاتفاق أوسلو، والموجة الثانية التي رافقت الحملة الدبلوماسية للسلطة الفلسطينية في 2011. وقد جاءت هذه الخطوة الدبلوماسية في ظل حرب الإبادة المستمرة على قطاع غزة لما يقارب العامين بدعم غربي واضح، وبالتوازي مع تصاعد العزلة الدبلوماسية لـ«إسرائيل» وردّات الفعل الشعبية على جرائم الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة تحديدًا. يحلّل هذا البحث حملة الاعترافات الأخيرة من خلال محاولة الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما الدوافع لموجة الاعترافات الأخيرة بالدولة الفلسطينية؟ وما التداعيات المتوقعة للموجة الثالثة من الاعتراف بالدولة الفلسطينية؟ وماذا يعني هذا الاعتراف لمشروع التحرر الوطني الفلسطيني؟

دوافع حملة الاعترافات بدولة فلسطينية

جاءت حملة الاعترافات الأخيرة «بدولة فلسطينية» بعد قرابة عامين من الحرب الهمجية التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023، التي وصفتها منظمات حقوقية منها تقرير صادر عن الأمم المتحدة بحرب الإبادة[1]. إذ أدّت حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة إلى مقتل أكثر من 65 ألف فلسطيني، وتشريد مئات الآلاف، وتدمير كل سبل العيش في قطاع غزة، مع تقديرات بأن يصل حجم الأنقاض في القطاع إلى ما يقارب 70 مليون طن، بينما لا يزال الآلاف من الفلسطينيين تحت الأنقاض. وفي الوقت ذاته، استمرت «إسرائيل» بانتهاك كل القوانين

والأعراف الدولية ذات الصلة، مستخدمة التجويع سلاح حرب، ومستهدفة المدنيين والأطفال. وترافق ذلك مع استخدامها أدوات الذكاء الصناعي، مستعينة بكبريات شركات التكنولوجيا العالمية، منها: غوغل ومايكروسوفت[2].

هذه الانتهاكات غير المسبوقة والجرائم البشعة التي قامت بها «إسرائيل» أدت إلى تصاعد موجة غضب شعبية في مدن العالم المختلفة، والغربية منها على وجه التحديد. وقد تقاطعت هذه الاحتجاجات في معظم الدول مع مطالب شعبية محلية متعلقة بالعدالة الاجتماعية والفساد السياسي والاقتصادي للنخب الحاكمة، وهو ما وضع هذه النخب تحت ضغط شعبي متزايد. إذ ولّد استمرار الإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة حركة تضامن عالمية مع فلسطين، حشدت حشودًا من أستراليا إلى كندا، حثّت الحكومات على التحرك بشكل عاجل لمواجهة الكارثة الإنسانية المتفاقمة. وانتشرت حركة التضامن مع فلسطين عبر مختلف القطاعات من الموسيقى والسينما إلى الأوساط الأكاديمية والرياضة. إذ دعا تحالف من منظمات المناصرة ومجموعات المشجعين اتحادات كرة القدم الأوروبية إلى مقاطعة «إسرائيل»، مُطلقًا حملة GameOverIsrael#، قبل أشهر من انطلاق كأس العالم لكرة القدم 2026[3]. بينما قدّم عشرات الموسيقيين، بمن فيهم جيمس بليك، وبينك بانثيريس، وسانت ليفانت، عروضهم في قاعة لندن المكتظة بالنجوم في حفل «معًا من أجل فلسطين»[4] بمشاركة نشطاء فلسطينيين وممثلين من هوليوود[5]. واختتمت الممثلة هانا أينبيندر خطابها عند تسلّمها جوائز إيمي للإنتاج التلفزيوني بالهتاف: «حرّروا فلسطين!»، فيما سار الممثل الإسباني خافيير باردم على السجادة الحمراء لحفل توزيع جوائز إيمي مرتديًا الكوفية الفلسطينية[6].

وبشكلٍ موازٍ تصاعدت الملاحقة القانونية لـ«إسرائيل» وقادتها المتورطين في دعم جرائم الإبادة في قطاع غزة. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية بالإجماع أمرين بالقبض على بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي ويوآف غالانت وزير الدفاع، بالاستناد إلى الجرائم التي ارتكبوها منذ الثامن من تشرين الأول/

أكتوبر 2023، فيما رفضت المحكمة الطعنين المقدمين من دولة «إسرائيل» بموجب المادتين 18 و19 من نظام روما الأساسي[7]. وفي 16 سبتمبر/ أيلول 2025، نشرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة ومنها القدس الشرقية و«إسرائيل» تقريرها الذي جاء فيه أن «إسرائيل» ارتكبت إبادة جماعية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة[8]. وقد حثّت اللجنة في تقريرها «إسرائيل» وجميع الدول على «الوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي لإنهاء الإبادة الجماعية ومعاقبة المسؤولين عنها». هذه الإجراءات القانونية وغيرها وضعت مسؤولية سياسية وقانونية أكبر (من دون التطرق حتى للمسؤولية الأخلاقية) على عاتق قادة الدول الغربية، وبخاصة الذين أبدوا دعمًا مفتوحًا ومستمرًّا لـ«إسرائيل» في ظل ارتكابها انتهاكات وجرائم حرب.

ومع تجاهل الحكومة الإسرائيلية حتى الدعوات بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية، وقصفها دولة ذات سيادة مثل قطر، في محاولة لاستهداف فريق التفاوض- كان رد الفعل حتميًّا. وبناءً عليه، اختارت العواصم الغربية خطوة دبلوماسية رمزية تمثلت بالاعتراف بدولة فلسطينية، بدلاً من ممارسة ضغط حقيقي على «إسرائيل» لوقف الإبادة الجماعية المستمرة، أو محاسبة مرتكبي الجرائم من قادة الاحتلال الإسرائيلي أمام محاكم العدل الدولية.

وعلى هذا يمكن عدّ الاعترافات الأخيرة بالدولة الفلسطينية خيارًا دبلوماسيًّا من الدول الغربية بأقل الكلف السياسية؛ لامتصاص الغضب المتصاعد محليًّا ودوليًّا. خاصة أن هذه الاعترافات جاءت بالتوازي مع سلسلة من الفعاليات الدبلوماسية التي نُظِّمت في إطار تحالف عالمي بقيادة السعودية والاتحاد الأوروبي أُطلِق في سبتمبر/ أيلول 2024 بهدف الدفع بحل سياسي، وهو ما تمثل بالمبادرة التي قادتها فرنسا والمملكة العربية السعودية في أواخر يوليو/ تموز لإعادة إحياء حل الدولتين، وذلك من خلال «المؤتمر الدولي للتسوية السلمية لقضية فلسطين وتنفيذ حل الدولتين»، وصولاً إلى «إعلان نيويورك»[9] الذي أقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 12 سبتمبر/ أيلول 2025، الذي يدعو إلى

وقف فوري لإطلاق النار في غزة، وإطلاق سراح جميع المختطفين، وإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة. ويدعو كذلك إلى نزع سلاح حماس وإبعادها عن الحكم في غزة، والتطبيع بين «إسرائيل» والدول العربية.

> جاءت الموجة الأولى للاعتراف بالدولة الفلسطينية بُعَيد إعلان الزعيم الراحل قائد منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات إعلان قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1988

التداعيات المتوقعة للموجة الثالثة من الاعتراف بدولة فلسطينية

تحمل موجة الاعترافات الأخيرة بالدولة الفلسطينية قيمة رمزية مهمة بالنسبة للمشروع الوطني الفلسطيني، وضربة للدبلوماسية الإسرائيلية التي أخفقت في العامين الماضيين في الحفاظ على الدعم غير المحدود الذي تلقته من قبل الدول الغربية بُعَيد هجوم السابع من أكتوبر. كما تُبنَى موجة الاعترافات هذه على سابقاتها في الاعتراف بالدولة الفلسطينية. لكن في المقابل فإن انعكاسات هذه الاعترافات على أرض الواقع تبقى محدودة، فيما يغيب دور الدبلوماسية الفلسطينية بوصفها رافعة لهذه الموجة على الصعيد الدولي.

بدايةً مثّلت موجة الاعترافات الأخيرة اعترافًا دوليًّا بالقضية الفلسطينية لم يسبق أن حظيت به منذ تسعينيات القرن الماضي الذي شهد توقيع اتفاق أوسلو وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية بُعَيد الانتفاضة الأولى، وبخاصة أن هذه الاعترافات جاءت من قبل دول وازنة على الصعيد الدولي، وعلى رأسها المملكة المتحدة وفرنسا التي يتمتع كلّ منهما بمقعد دائم العضوية في مجلس الأمن. ويمكن قراءة هذه الاعترافات في سياق العزلة المتصاعدة التي تعيشها «إسرائيل» على الصعيد الدولي التي تترافق مع زيادة الاهتمام والتعاطف الدوليين بالقضية الفلسطينية على المستوى الشعبي، وهو ما يتجلى في استمرار المظاهرات الداعمة لفلسطين في شوارع الدول الغربية ورفع الأعلام الفلسطينية على المباني والمنازل في أوروبا.

موجة الاعترافات بالدولة الفلسطينية يمكن عدّها الموجة الثالثة في هذا الصدد.

إذ جاءت الموجة الأولى للاعتراف بالدولة الفلسطينية بُعَيد إعلان الزعيم الراحل قائد منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات إعلان قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، وذلك في أثناء انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر. بُعَيد هذا الإعلان توالت الاعترافات بالدولة الفلسطينية بداية من الجمهورية الجزائرية، حتّى وصل عدد الدول المعترفة مع نهاية عام 1988 إلى أكثر من 75 دولة من ضمنها الصين والهند وتركيا وجمهوريات الاتحاد السوفييتي ودول إفريقية، فضلاً عن معظم الدول العربية. و خلال التسعينيات من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي اعترفت عدد من الدول بالدولة الفلسطينية، وتحديدًا العديد من دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

أما الموجة الثانية من الاعترافات بالدولة الفلسطينية فقد جاءت مع الحملة الدبلوماسية التي أطلقتها السلطة الفلسطينية للاعتراف بالدولة الفلسطينية على مستوى المؤسسات الدولية في 2011 و2012. ففي نوفمبر/ تشرين الثاني، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 19/ 67 [10]، على هامش الجمعية العمومية السابعة والستين للأمم المتحدة وذلك في 29 نوفمبر 2012 (29 من نوفمبر هو يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني) الذي تقرر وفقه منح فلسطين صفة دولة غير عضو؛ أي صفة (مراقب) في الأمم المتحدة، وذلك «بدون المساس بحقوق منظمة التحرير الفلسطينية المكتسبة وامتيازاتها ودورها في الأمم المتحدة بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني». وقد أيد هذا القرار 138 دولة، وعارضته 9 دول (إسرائيل، الولايات المتحدة، كندا، جمهورية التشيك، جزر مارشال، ميكرونيزيا، ناورو، بالاو، بنما)، وامتنع عن التصويت 41 دولة (من بينها المملكة المتحدة)، فيما تغيبت خمس دول عن التصويت. وكانت فلسطين قد انضمت إلى عضوية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في الثلاثين من تشرين الأول/ أكتوبر 2010. وفي عام 2015 انضمت فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهذا أتاح المجال لها لفتح تحقيقات في العمليات العسكرية والانتهاكات ذات الصلة بوصاية المحكمة ومنها المرتكبة في الأراضي الفلسطينية.

سياسيًّا ودبلوماسيًّا يحمل الاعتراف أهمية رمزية، وقد يُحسّن العلاقات الدبلوماسية الثنائية بين السلطة الفلسطينية وهذه الدول، ويرفع من تمثيل دولة فلسطين دبلوماسيًّا، لكن تأثيره في الواقع في غزة والضفة الغربية سيكون ضئيلاً، إن وُجد. فالدولة الفلسطينية «الموعودة» لا تزال غير محددة المعالم، وغير مضمونة العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وليس من المتوقع أن تحصل على سيادة في المستقبل القريب. في غضون ذلك، لا يبدو أن هذا الاعتراف يُساعد الفلسطينيين في غزة الذين يواجهون آلة الحرب الإسرائيلية وحرب الإبادة، أو إخوانهم الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة الذين يواجهون احتلالاً عسكريًّا وتهديدات بالتهجير.

كما يجب الانتباه إلى أن بعض الدول، منها: كندا وأستراليا، اعترفت بدولة فلسطين بشكلٍ مشروط؛ إذ اشترطت أستراليا اعترافها بـ«تأكيد رئيس السلطة الفلسطينية اعترافه

بحق «إسرائيل» في الوجود»، فيما «قدمت (السلطة الفلسطينية) تعهدات مباشرة لأستراليا، بما في ذلك الالتزام بإجراء انتخابات ديمقراطية وإجراء إصلاحات جوهرية في المالية والحوكمة والتعليم»، مع تأكيد «عدم وجود أي دور لمنظمة حماس (الإرهابية) في فلسطين». وبناءً على ذلك، فإن الحكومة الأسترالية سوف تنظر في «إقامة علاقات دبلوماسية وفتح سفارات مع إحراز السلطة الفلسطينية تقدمًا في التزاماتها بالإصلاح»[11]. من جانبه، نصّ البيان الرسمي لرئيس الوزراء الكندي كارني بشأن اعتراف كندا بدولة فلسطين بوضوح على أن «السلطة الفلسطينية قدمت التزامات مباشرة لكندا والمجتمع الدولي بشأن الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها، ومن ذلك إصلاح نظام الحكم فيها بشكل جذري، وإجراء انتخابات عامة في عام 2026، لا يمكن لحماس أن تؤدّي فيها أي دور، ونزع سلاح الدولة الفلسطينية»[12]. وفي حين أن السلطة الفلسطينية بحاجة ماسّة إلى الإصلاح، فإن اشتراط الاعتراف بدولة فلسطينية بإصلاحات محددة، أو مطالب بنزع السلاح، أو استبعاد الفصائل الفلسطينية من المشاركة السياسية، هو تجلّ للعقلية الاستعمارية والهندسة الاجتماعية الغربية، ولا يعكس تحولاً حقيقيًّا في الإستراتيجية. كما أن اشتراط استبعاد مكون فلسطيني رئيس مثل حركة حماس من أي عملية سياسية مستقبلية أو انتخابات داخلية يمثل (وصفة) لتعميق الانقسام الفلسطيني وإضعاف الكينونة السياسية الفلسطينية.

أما على الصعيد القانوني، فعلى الرغم من أن موجة الاعترافات الأخيرة قد ضمت دولتين من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن (المملكة المتحدة وفرنسا)، فإن هذه الاعترافات لن تغير من وضع فلسطين في الأمم المتحدة. إذ ستبقى فلسطين «عضوًا مراقبًا»، وهذا يمنعها من حق الانتخاب والترشح والتصويت في الأمم المتحدة، إذ تتطلب العضوية الكاملة في الأمم المتحدة موافقة مجلس الأمن، ومن ثَمّ دعم جميع الأعضاء الخمسة الدائمين، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، التي لا تزال تعارض أي خطوة للاعتراف بدولة فلسطينية. حتى إن الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب ذهبت إلى

أبعد من ذلك برفضها منح تأشيرة لوفد السلطة الفلسطينية، بقيادة الرئيس محمود عباس، الذي كان يخطط للسفر إلى نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ماذا يعني هذا الاعتراف لمشروع التحرر الوطني الفلسطيني؟

يمثل الاعتراف ثمرة لصمود الشعب الفلسطيني ومقاومته، وتحديدًا في قطاع غزة، في وجه آلة الحرب الإسرائيلية، ومحاولات التهجير على المدى العامين الماضيين. كما أنه يبني ويعزز مسار الاعتراف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني الذي أخذ شكلاً مؤسسيًّا مع تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في 1964 ليتطور عبر محطات عديدة أبرزها عدّ منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني في قمة الرباط 1974 ومن ثم اعتراف الأمم المتحدة بحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير. لكن استثمار هذا الاعتراف بفعل سياسي حقيقي يصب في تحقيق التطلعات السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني يصطدم بتحديات كبيرة ترتبط بتآكل الرؤيا السياسية التي يستند إليها المتمثلة في حلّ الدولتين، وكذلك بغياب الحامل السياسي الفلسطيني، والرافعة العربية التي يمكن أن تحول هذه الاعترافات إلى برنامج عمل سياسي تحرري.

الاعترافات الأخيرة بالدولة الفلسطينية -كسابقاتها- تستند إلى رؤية حل الدولتين للتعامل مع الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. ويمكن العودة بهذه الرؤية إلى قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة 181 في عام 1947 المعروف باسم قرار التقسيم، مرورًا ببقية قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن التي تطالب «إسرائيل» بالانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967 وإنهاء الاحتلال، وآخرها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334 [13] في عام 2016، الذي طالب الاحتلال الإسرائيلي بالوقف الفوري والكامل للاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن ذلك القدس الشرقية. وأكد القرار أنه «لن يعترف بأي تغييرات على حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967، ومن ذلك القدس، سوى تلك التي يتفق عليها الطرفان عبر المفاوضات». كما أن استحضار حل الدولتين كان واضحًا في صيغة الاعترافات بالدولة الفلسطينية، وكذلك في إعلان نيويورك الصادر عن «مؤتمر حل الدولتين».

لكن على أرض الواقع فإن حل الدولتين لم يعد قابلاً للتطبيق وتم تفريغه من أي محتوى سياسي[14]. فعلى صعيد المفاوضات، فإنه رغم أن اتفاقيات أوسلو قدّمت إطارًا للحل وفق حل الدولتين إلا أن الوعود لم تُنفّذ كما هو مُتفق عليه. وبحلول قمة كامب ديفيد عام 2000، كانت العملية التفاوضية قد توقفت فعليًّا، من دون إحراز أي تقدم يُذكَر في المفاوضات. وترسّخ هذا الجمود مع اندلاع الانتفاضة الثانية وإعادة احتلال «إسرائيل» للضفة الغربية. ولم تُسفر المحاولات اللاحقة لإعادة إطلاق المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، مثل محادثات طابا (2001)، وخريطة الطريق للسلام (2003)، ومؤتمر ومحادثات أنابوليس (2007–2008)، أو المحادثات التي رعاها وزير الخارجية الأمريكي كيري (2013–2014)، عن أي اتفاق؛ إذ استمرت الخلافات حول القضايا الجوهرية، منها إطار المفاوضات نفسها. وفي الوقت نفسه، أثّرت الديناميكيات المتغيرة في السياسة الداخلية لـ«إسرائيل» والسلطة الفلسطينية سلبًا في المفاوضات. وفي أعقاب انهيار آخر محادثات إسرائيلية/ فلسطينية عام 2014 خلال الولاية الثانية لإدارة أوباما، وانتخاب دونالد ترامب لاحقًا رئيسًا للولايات المتحدة، توقفت «عملية السلام» والمفاوضات المباشرة. ومع بداية ولاية ترامب الرئاسية الأولى، تحول التركيز من التوسط في اتفاق سياسي بين «إسرائيل» وفلسطين بوصفه خطوة أولى لتحقيق التطبيع الإقليمي (كما اقترحته مبادرة السلام العربية عام 2002) بين الدول العربية و«إسرائيل»– إلى اتفاقات سلام بينية بين «إسرائيل» وعدد من الدول العربية (الإمارات العربية المتحدة والبحرين) مع تجاهل تام للقضية الفلسطينية، وقفز فوق تطلعات الشعب الفلسطيني ومعاناته. وقد ترافق ذلك مع اتخاذ ترامب قرارات أحادية غير قانونية تمثلت بالاعتراف بالقدس عاصمةً لـ«إسرائيل» والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان[15]، وهي مسائل كان يُفترَض أن تُحَلّ من خلال المفاوضات بين الطرفين المعنيين: الإسرائيلي والفلسطيني والإسرائيلي والسوري.

أما على الصعيد الميداني فلم تَعُد هناك إمكانية لقيام دولة فلسطينية في ظل إعادة «إسرائيل» احتلال قطاع غزة بعد السابع من أكتوبر، وسيطرتها على حدوده البرية

والبحرية والجوية، وتوسعها في الاستيطان، وتهديم منازل الفلسطينيين، وتقطيع أوصال الضفة الغربية بمئات الحواجز العسكرية، وتصاعد عنف المستوطنين، وصولاً إلى تبني الكنيست الإسرائيلي مؤخرًا قرارًا يدعو لضم الضفة الغربية. إذ صوّت الكنيست الإسرائيلي في 23 من تموز/ يوليو2025 بالموافقة على اقتراح يهدف إلى ضم الضفة الغربية المحتلة بشكل غير قانوني، مدعيةً أن الضفة الغربية «جزء لا يتجزأ من أرض «إسرائيل»، الوطن التاريخي والثقافي والروحي للشعب اليهودي» وأن «(إسرائيل) لديها الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني في جميع أراضي أرض (إسرائيل)» داعيًا حكومة «إسرائيل» إلى «تطبيق السيادة الإسرائيلية والقانون والحكم والإدارة على جميع مناطق الاستيطان اليهودي بجميع أنواعه في [الضفة الغربية] وغور الأردن».

وبشكل موازٍ لتآكل القيمة السياسية والميدانية لرؤية حل الدولتين، فإن المؤسسات السياسية الفلسطينية تعاني الترهّل وغياب الفاعلية وهذا يعوّق إمكانية استثمار هذه الاعترافات سياسيًّا ودبلوماسيًّا. إذ كان لافتًا غياب أي تحرك دبلوماسي فلسطيني فاعل من قبل السلطة الفلسطينية تجاه الدول التي اعترفت مؤخرًا بالدولة الفلسطينية، هذا فضلاً عن غياب حضور وفد فلسطيني رسمي إلى نيويورك؛ بسبب المنع الأمريكي. وفي حين تواجه حركة حماس حربًا سياسية ودبلوماسية وصولاً لفرض عقوبات على الحركة وقادتها وممثليها، وهذا يمنعها من أي تحرك دبلوماسي- فإنّه تغيب مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي جرى احتواؤها من قبل السلطة الفلسطينية، وعُطِّل دورها السياسي في ظل هيمنة الرئيس محمود عباس على السلطة. أما الكل الفلسطيني فهو مغيّب من خلال تعطيل المجلس الوطني الفلسطيني، وحل المجلس التشريعي الفلسطيني[16]. ومن هنا يظهر غياب أي رافعة سياسية فلسطينية تقوم باستثمار هذه الاعترافات على الصعيد السياسي وتحويلها إلى برنامج عمل يصب في مسار مشروع التحرر الوطني.

أما عربيًّا وإقليميًّا، فعلى الرغم من مضي أكثر من عامين على حرب الإبادة المستمرة في قطاع غزة، والانتهاك الإسرائيلي لسيادة العديد من دول المنطقة، منها ذلك الهجوم

الأخير على قطر، إلا أن الدول العربية والإسلامية لم تتبنَ تغييرًا في إستراتيجيات تعاملها مع الملف الفلسطيني أو الاحتلال الإسرائيلي. إذ إنه -خلافًا للعديد من الدول الأخرى (مثل كولومبيا وإيرلندا)- حافظت الدول العربية المطبِّعة مع «إسرائيل» على علاقاتها الدبلوماسية، وإن كانت بمستوى أقل، ولم يُسحَب السفراء أو التراجع رسميًّا في العلاقات مع «إسرائيل». أما اللجنة الوزارية المكلفة من القمة العربية والإسلامية الاستثنائية المشتركة بشأن التطورات في قطاع غزة[17] فلم تخرج عن إطار التواصل السياسي والدبلوماسي في مساعي إيقاف الحرب في غزة من دون طرح أي سياسات بديلة للتعامل مع الاحتلال الإسرائيلي.

في المقابل، يواجه الشعب الفلسطيني تحدّيًا وجوديًّا حقيقيًّا في ظل مشروعات التطهير العرقي، وخطط التهجير التي يعمل عليها الاحتلال الإسرائيلي. فالأراضي الفلسطينية التي يمكن أن تشكل أرض الدولة الفلسطينية المرتقبة يجري قضمها بشكل مستمر من خلال الاستيطان في الضفة الغربية وإعادة الاحتلال لغزة، والشعب الفلسطيني يواجه خطط وعمليات التهجير المستمرة كما في قطاع غزة ومخيمات شمال الضفة الغربية، أما الحوكمة الفلسطينية فيجري اختصارها بجوانب أمنية وإدارية تتبع التنسيق الأمني مع الاحتلال في الضفة الغربية، والوصاية الدولية تحت الحصار في قطاع غزة.

خاتمة

في المحصلة، تكشف موجة الاعترافات الأخيرة بالدولة الفلسطينية عن مفارقة جوهرية بين الرمزية السياسية والواقع الميداني؛ فهي من جهة تعكس تحوّلاً في المزاج الدولي وضغطًا شعبيًا متزايدًا على الحكومات الغربية لمحاسبة «إسرائيل» على جرائمها، ومن جهة أخرى تكرّس استمرارية الرؤية الغربية التي تُبقي تطلعات الشعب الفلسطيني للتحرر مرهونة بمعادلة «حل الدولتين» غير القابلة للتطبيق. فالاعتراف، في غياب الأرض والسيادة والحكومة القادرة والموحدة، يتحول من أداة للتحرر الوطني إلى وسيلة لتطويع الوعي الفلسطيني وتفريغ نضاله من مضمونه التحرري. وفي ظل غياب الحامل السياسي

الفلسطيني الفاعل، وتراجع الدور العربي، وتغوّل المشروع الاستيطاني الإسرائيلي، يبدو أن الاعترافات، مهما بلغ عددها، لن تصنع دولة، بل قد تسهم في إعادة إنتاج واقع التبعية والتجزئة، إلا إذا استُعِيد جوهر المشروع الوطني الفلسطيني القائم على التحرر الكامل وتقرير المصير. ومع التحدي الحقيقي الذي يواجه وجود الشعب الفلسطيني وبقاءه، ومع تآكل ما تبقى من «الأراضي الفلسطينية» التي يديرها الاحتلال الإسرائيلي بشكل مباشر يبرز السؤال عن قيمة هذه الاعترافات. فإذا كان الاعتراف يمثل أحد أركان قيام الدولة الحديثة، فما قيمة هذا الاعتراف في حال غياب العناصر الثلاثة المتبقية: الأرض والشعب والحكومة؟

الهوامش والمراجع

1. "Legal Analysis of the Conduct of Israel in Gaza Pursuant to the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide." United Nations website. September 16, 2025. Accessed October 6, 2025. https://www.un.org/unispal/wpcontent/uploads/2025/09/a-hrc-60-crp-3.pdf
2. Gray, Chris Hebles. AI, Sacred Violence, and War—The Case of Gaza. Berlin: Springer Nature, 2025.
3. Advocacy Groups Call for European Ban on Israel Team and Players in Times Square Billboard." Reuters website. September 17, 2025. Accessed October 23, 2025.
4. Together for Palestine: Humanitarian Charity Event at OVO Arena Wembley on 17 September 2025." Together for Palestine website. Accessed October 6, 2025. https://togetherforpalestine.org
5. Hanne, Michael. "Together for Palestine Concert: Benedict Cumberbatch, Damon Albarn and Neneh Cherry Take Stage at Galvanising and Star-Studded Gig for Gaza." The Guardian, September 18, 2025. Accessed October 23, 2025.
6. Hanne, Michael. "Hannah Einbinder and Javier Bardem among Emmy Stars to Call for Gaza Ceasefire." The Guardian, September 15, 2025. Accessed October 23, 2025.

7. International Criminal Court. “Situation in the State of Palestine: ICC Pre-Trial Chamber I Rejects the State of Israel’s Challenges to Jurisdiction and Issues Warrants of Arrest for Benjamin Netanyahu and Yoav Gallant.” November 21, 2024. Accessed October 6, 2025. https://www.icc-cpi.int/news/situation-state-palestine-icc-pre-trial-chamber-i-rejects-state-israels-challenges

8. Legal Analysis of the Conduct of Israel in Gaza Pursuant to the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide.” United Nations website. September 16, 2025. Accessed October 6, 2025. https://www.un.org/unispal/wpcontent/uploads/2025/09/a-hrc-60-crp-3.pdf

9. General Assembly Adopts Resolution Endorsing New York Declaration on the Settlement of the Question of Palestine and the Two-State Solution.” UN News Arabic. September 12, 2025. Accessed October 2, 2025. https://news.un.org/ar/story/2025/09/1143339

10. United Nations General Assembly. “A/RES/67/19 – Status of Palestine in the United Nations.” November 29, 2012. Accessed October 7, 2025. https://docs.un.org/ar/A/RES/67/19

11. Australian Minister for Foreign Affairs. “Australia Recognises the State of Palestine.” September 21, 2025. Accessed October 6, 2025. https://www.foreignminister.gov.au/minister/penny-wong/media-release/australia-recognises-state-palestine

12. Prime Minister of Canada. “Statement by Prime Minister Carney on Canada’s Recognition of the State of Palestine.” September 21, 2025. Accessed October 6, 2025. https://www.pm.gc.ca/en/news/statements/2025/09/21/statement-prime-minister-carney-on-canada-recognition-state-palestine

13. United Nations Security Council. “Resolution 2334 (2016).” December 23, 2016. https://docs.un.org/ar/S/RES/2334

14. O’Malley, Padraig. The Two-State Delusion: Israel and Palestine—A Tale of Two Narratives. New York: Penguin Publishing Group, 2016

15. Ataman, Muhittin, and Bilal Salaymeh. Trump’s Decision Recognizing the Israeli Annexation of the Golan Heights: A Clear Violation of International Law. SETA Perspective Series. Istanbul: SETA Foundation, 2019. Accessed October 8, 2025. https://setav.org/en/assets/uploads/2019/04/53.pdf

16. Salaymeh, Bilal. “Perspektif: Filistin Yasama Meclisinin Feshedilmesi ve Sonrası.” Perspektif Series, SETA Foundation. February 2019. Accessed October 4, 2025. https://www.setav.org/perspektif/perspektif-filistin-yasama-meclisinin-feshedilmesi-ve-sonrasi

17. The committee was formed on 11 November 2023 and includes the Foreign Ministers of the Kingdom of Bahrain, the Kingdom of Saudi Arabia, the Hashemite Kingdom of Jordan, the Arab Republic of Egypt, the State of Qatar, the Republic of Türkiye, the Republic of Indonesia, the Federal Republic of Nigeria, and the State of Palestine, as well as the Secretaries-General of the League of Arab States and the Organization of Islamic Cooperation.

Published by **SETA Foundation** Edited by **Muhittin Ataman**

INSIGHT
TURKEY

Challenging ideas

on Turkish politics and international affairs

An insightful reference for 26 years

insightturkey.com

For subscription and editorial inquiries **contact us**
editor@insightturkey.com